

No. 52634*

**Canada
and
Tunisia**

Convention between Canada and the Republic of Tunisia for the avoidance of double taxation with respect to taxes on income and on capital. Tunis, 10 February 1982

Entry into force: *4 December 1984 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article XXVIII*

Authentic texts: *Arabic, English and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Canada, 13 April 2015*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Canada
et
Tunisie**

Convention entre le Canada et la République tunisienne tendant à éviter les doubles impositions en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune. Tunis, 10 février 1982

Entrée en vigueur : *4 décembre 1984 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article XXVIII*

Textes authentiques : *arabe, anglais et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Canada, 13 avril 2015*

**Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établi pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

الفصل 29

اتفاقية المصالحات

يستمر العمل بهذه الاتفاقية لمدة غير محددة ولكن يمكن لأي من الدولتين المتعاقدين أن تبلغ الدولة المتعاقدة الأخرى بانتهاءها وذلك حتى يوم 30 جوان بدخول الغاية من كل عام مدني يلي العام الذي وقع فيه تبادل وثائق المصادقة في هذه الحال ينتمي تطبيق الاتفاقية :

أ) بالنسبة للداء المحجوز على المصدر على المبالغ المدفوعة لغير القيمين أو المسجلة بحساباتهم لفائدة تتم ابتداء من غرة جانفي من السنة المدنية التي طي التليخ .

ب) وبالنسبة للداءات الأخرى ابتداء من السنة الجبائية التي يتسدي في غرة جانفي من السنة المدنية التي طي السنة التي وقع اثناءها التليخ .

٧١١ - احكام خاصة

الفصل 28

اجراء العمل بالاتفاقية

- 1 - تقم المصادقة على هذه الاتفاقية ويقع تبادل وثائق المصادقة بـ
 - 2 - تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول حالما يقع تبادل وثائق المصادقة وتدخل احكامها حيز التطبيق :
- أ) فيما يتعلق بالاداء المحجوز في المصدر من المبالغ المدفوعة لغير المقيمين او الموضوعة بحسابهم ابتداء من غرة جانفي من السنة المدنية التابعة للسنة التي وقع فيها تبادل وثائق المصادقة .
- ب) وبالنسبة لتوظيف الاداءات الاخرى ابتداء من السنة الجبائية التي تتبدى في غرة جانفي من السنة المدنية التي تلي السنة التي وقع فيها تبادل وثائق المصادقة .

الفصل 27

احكام مختلفة

- 1 - ان احكام هذه الاتفاقية لا يمكن ان تؤول بأنها تمنح باني صفقة كانت منح الاعفاءات والحوط والخصم والديون والتخفيضات الاخرى التي يمنحها او يمكن ان يمنحها .
(أ) - تشريع الدولة المتعاقدة لتحديد قيمة الاداء التي توظفه هذه الدولة
(ب) - او كل اتفاق آخر يتم بين الدولتين المتعاقدين .
- 2 - ليس في هذه الاتفاقية اي حكم يمكن ان يفسر بأنه يمنح كندا من توظيف اداء على المبالغ المدججة في دخل مقيم بكندا طبقاً للفصل 91 من قانون الاداء على المداخيل الكندي .

الفصل 26

الموظفون الدبلوماسية والقنصليون

- 1 - ان احكام هذه الاتفاقية لا تمنى بالا عبارات الجبائية التي يتمتع بها اعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية بمقتضى الاحكام المتعلقة بالقانون العام او بمقتضى احكام اتفاقيات خاصة .
- 2 - رغم الفصل 4 من هذه الاتفاقية ان الشخص المادي الذي هو عضو في بعثة دبلوماسية او قنصلية او دائرة تابعة لدولة متعاقدة قائمة بالدولة المتعاقدة الاخرى او بدولة ثالثة يعتبر لغاية هذه الاتفاقية مقيما بالدولة التي سخرته على شرط ان يكون خاضعا لنفس الواجبات الجبائية على مداخله العملية التي يخضع اليها مقيموا تلك الدولة المذكورة .
- 3 - ان هذه الاتفاقية لا تنطبق على المضمات الدولية واطراف ادارتها وموظفيها ولا على الاشخاص التابعين لبعثات دبلوماسية او قنصلية او دائرة تابعة لدولة ثالثة عندما يوجدون بتراب دولة متعاقدة ولم يكونوا خاضعين في احدى الدولتين المتعاقدين لنفس الواجبات الجبائية على مداخلهم العملية التي يخضع اليها مقيموا الدولتين المذكورتين .